

فلسطين في الخطاب الإعلامي السعودي 2000-2026 من "فلسطين قضيتنا" إلى "السعودية أولاً"

الحلقة الأولى

حسام الماجد

مقدمة

لم تكن القضية الفلسطينية، في الوعي السياسي العربي الحديث، قضية خارجية بالمعنى التقليدي الذي تُصنّف فيه العلاقات بين الدول والمجتمعات؛ فقد تجاوز حضورها، منذ النكبة عام 1948، حدود الجغرافيا الفلسطينية لتصبح عنصراً مؤسساً في تشكيل الوعي القومي العربي، ومصدراً من مصادر الشرعية السياسية، ومقياساً تُختبر به المواقف والاصطفافات والولاءات. ومن هنا لم يكن وصف فلسطين بـ"القضية المركزية" أو "القضية الأولى" مجرد توصيف لأهمية ملف سياسي، وإنما تعبيراً عن مرتبة رمزية وأخلاقية جعلتها، لعقود طويلة، فوق كثير من الحسابات الوطنية الضيقة.

وقد احتلت فلسطين في الخطاب السعودي الرسمي موقعًا خاصًا ضمن هذه المنظومة. فعلى الرغم من انحياز النظام السعودي للمصالح الاميركية المناهضة لقضايا الأمة وبكون واشنطن الراعي الرسمي للكيان الاسرائيلي، وبرغم من الخصوصية السياسية والأيدولوجية للمملكة السعودية، واختلافها التاريخي مع تيارات القومية العربية التي جعلت فلسطين أحد أعمدة خطابها التعبوي، بقي الموقف السعودي مجاريًا، في الشكل على الأقل، في تصوير القضية الفلسطينية بوصفها قضية وطنية وعربية وإسلامية مركزية، ويربط تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بقيام دولة فلسطينية مستقلة. ولا تزال هذه الصيغة قائمة حتى اليوم في الخطاب الرسمي؛ ففي أبريل 2019، على سبيل المثال، أعلنت المملكة أمام مجلس الأمن أن "القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى"، وربطت أي حل مقبول بقيام الدولة الفلسطينية على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس¹. وفي نوفمبر من العام نفسه كررت المملكة أن فلسطين "قضية المملكة الأولى وستظل كذلك حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه كافة"². بل إن الخطاب السعودي في يونيو 2026 عاد إلى وصف القضية الفلسطينية بأنها "جوهر الصراع في الشرق الأوسط"³.

غير أن استمرار هذه الثوابت في الخطاب الدبلوماسي الرسمي لا يعني أن موقع فلسطين ظل ثابتًا ومركزيًا داخل "المجال الخطابي الأوسع" في السعودية. فابتداءً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أخذت تظهر في الصحافة السعودية كتابات تطرح أسئلة لم تكن مألوفة بالدرجة نفسها من قبل: لماذا ينبغي أن تكون فلسطين "القضية الأولى" للسعودي؟ وهل يجوز أن تتقدم قضية خارج الحدود على قضايا التنمية والتعليم والفقر والبطالة والأمن داخل المملكة؟ وهل ينبغي للسعوديين أن يتحملوا إلى ما لا نهاية أعباء قضية يتهم بعض الكتاب الفلسطينيين أنفسهم بإضاعتها عبر الانقسام وسوء القيادة؟ ولماذا يُفترض أن تبقى العلاقة بإسرائيل محكومة حصراً بالمسألة الفلسطينية إذا اقتضت المصلحة الوطنية السعودية ترتيبات إقليمية مختلفة؟

¹ KSA affirms at the UN Security Council that the Palestinian cause is its first priority, Saudi Press Agency SPA, 30 April, 2019; <https://www.spa.gov.sa/w1094005>?

² سياسي / المملكة تؤكد أن القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وكالة الأنباء السعودية، 29 نوفمبر 2019، الرابط: <https://www.spa.gov.sa/2004717>?

³ سياسي / المملكة تلقي كلمة المجموعة العربية أمام مجلس الأمن بشأن الأوضاع الإنسانية في غزة، وكالة الأنباء السعودية، 19 يونيو 2026، الرابط: <https://www.spa.gov.sa/N2616011>

تكمّن أهمية هذه الأسئلة في أنها لا تعلن، في معظم الأحيان، التخلي عن فلسطين؛ بل تقوم بعملية أكثر تعقيداً: "إعادة تحديد مرتبتها". وهنا تقع المسألة الأساسية التي تحاول هذه الدراسة تفكيكها. إن مجرد طرح هذا النوع من الأسئلة يعني بداية مسار تخلي تدريجي عن "مركزية" القضية الفلسطينية، وصولاً الى الفكك التام عنها، كالإلتزام اخلاقي وقومي وديني.

فالتحوّل في الخطاب لا يُقاس فقط بما إذا كانت فلسطين حاضرة أو غائبة، وإنما بالموقع الذي تحتله داخل هرم الإلتزامات السياسية والأخلاقية. ويمكن أن تبقى فلسطين "قضية عادلة"، بل أن يستمر الكاتب في إعلان تعاطفه الكامل مع الشعب الفلسطيني، بينما يكون قد نقلها في الوقت نفسه من موقع "القضية الأولى" إلى موقع "إحدى القضايا المهمة" في الحد الأول. والفارق بين الصيغتين ليس لغوياً فحسب؛ إنه يعكس تحوّلًا في مفهوم الجماعة السياسية نفسها: من هو الـ"نحن" الذي يحدد واجب الفرد السعودي؟ الأمة العربية؟ الأمة الإسلامية؟ الخليج؟ أم الدولة الوطنية السعودية أولاً؟

إن هذا النوع من الأسئلة لا يبتغي مجرد تحديد موقع الـ"نحن" إزاء الآخر، بل يهدف إلى إعادة تنظيم الأولويات، بما يشمل قضية فلسطين، التي جرى العمل وفق هذه الأسئلة على تخفيضها.

لماذا ينبغي تعريف المصالح السعودية من خلال قضايا الآخرين؟

إن المرحلة المفصلية من التحول في الخطاب السعودي لا تتعلق بفلسطين وحدها، بل بنشوء مركزية سعودية جديدة أخذت تحل تدريجياً محل مركزيات عربية وإسلامية أوسع.

1 - من الفلسطيني الى فلسطين

شكّل عام 2007 لحظة التصدع الأولى في بعض الخطابات الإعلامية السعودية حول مركزية فلسطين. فقد أدى الاقتتال بين فتح وحماس، ثم انهيار اتفاق مكة الذي رعته الرياض، إلى انتقال النقد لدى بعض الكتاب من مساءلة القيادات الفلسطينية إلى مساءلة

أولوية القضية الفلسطينية نفسها⁴. عبّر الصحافي والدبلوماسي السابق تركي الدخيل عن هذا التحول بمنطق "الأقربين أولى"، قبل أن يمنحه الباحث تركي الحمد في 2008 صياغة فكرية أكثر وضوحًا بالدعوة إلى ألا تبقى فلسطين "بوصلة اتجاه ومحور ثقافة ومحدد سياسة". غير أن هذا الاتجاه ظل محدودًا في ظل استمرار الالتزام السعودي الرسمي بمركزية القضية، إلى أن وفرت تحولات ما بعد 2017 بيئة سياسية وهوياتية جديدة سمحت بإعادة إنتاج الفكرة تحت شعار أكثر صراحة هو "السعودية أولاً".

2 - الربيع العربي وانهيار هرم القضايا القديم

شكّلت الانتفاضات العربية منذ نهاية 2010 نقطة تحول مهمة في ترتيب القضايا الإقليمية. فخلال سنوات قليلة، أصبحت المنطقة أمام الحروب في سورية وليبيا واليمن، وسقوط أنظمة، وصعود جماعة الإخوان المسلمين ثم تراجعها، وتنامي نفوذ إيران الإقليمية، وظهور تنظيم "داعش"، وتفاقم الصراع السني - الشيعي.

ضمن هذا المشهد، لم تعد فلسطين وحدها قادرة على احتكار مفهوم "الأزمة العربية الكبرى". وهذا التحول الموضوعي في البيئة الإقليمية وقر أساسًا سياسيًا لتحول خطابي كان قد بدأ قبل ذلك.

فإذا كانت فلسطين قد اكتسبت مركزيتها في حقبة كان الصراع العربي - الإسرائيلي فيها يمثل المحور الأكبر للاستقطاب الإقليمي، فإن تعدد مراكز الصراع بعد 2011 جعل السؤال عن "القضية المركزية" نفسه أقل بداهة.

بالنسبة إلى السعودية تحديدًا، أخذت القضايا المباشرة تتقدم: إيران، اليمن، الصواريخ، الإرهاب، أمن الخليج، سورية، العراق، الإسلام السياسي، ثم الأزمة مع قطر. وهكذا أصبح ممكنا إعادة بناء هرم الأولويات على قاعدة درجة التهديد المباشر للدولة السعودية بدلًا من القيمة الرمزية التاريخية للقضية.

3- من فلسطين معيارًا إلى إيران تهديدًا

⁴ Mecca Accord, Journal of Palestine Studies 36, no.3 (Spring 2007): 189;
<https://www.palquest.org/en/historictext/13425/mecca-agreement>

كان لصعود إيران ومحور المقاومة ونفوذهما الإقليمي أثر خاص في هذا التحول. فمن منظور الخطاب السعودي، أصبح محور المقاومة بقيادة إيران حاضراً في العراق وسورية ولبنان واليمن وفلسطين، وتفاقت المواجهة معه في ملفات عديدة. ونتيجة لذلك انتقل مركز مفهوم "الخطر" تدريجياً. في المخيال السياسي العربي التقليدي، كانت "إسرائيل" هي التهديد الخارجي النموذجي. أما في قطاع متنامٍ من الخطاب الخليجي والسعودي بعد 2011، فقد أصبح محور المقاومة بقيادة إيران منافساً قوياً على هذا الموقع، بل تجاوزت "إسرائيل" فيه لدى بعض الكتّاب، قبل أن يتحوّل هذا التصرّو إلى ذريعة سعودية للتطبيع مع الكيان الاسرائيلي.

فهذا التحول شديد الصلة بفلسطين، فحين لا تعود إسرائيل التهديد الأول، لا تعود فلسطين بالضرورة القضية الأولى. وبذلك حدث تغير في بنيتين متوازيتين: هرم التهديدات وهرم القضايا. وكان هذا أحد الشروط التي جعلت إعادة التفكير في العلاقة بالكيان الاسرائيلي ممكنة لاحقاً.

4 - 2017.. سنة التكثيف الخطابي

إذا أردنا اختيار سنة تكثفت فيها التحولات السابقة داخل الإعلام السعودي، فإن 2017 مرشح قوي. ففي فبراير من ذلك العام نشر حمود أبو طالب في صحيفة عكاظ مقالاً بعنوان صريح: "السعودية أولاً". وتكتسب مقالة حمود أبو طالب أهميتها لأنها تقدم صياغة مبكرة وصريحة لشعار "السعودية أولاً" بوصفه معياراً لإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية. ينطلق الكاتب من وصول دونالد ترمب إلى الرئاسة ومن الجدل الذي أثارته قراراته، ليقرر أن ما ينبغي أن يعني السعوديين أساساً هو ما يتعلق بالمملكة ومصالحها، ثم جوارها المباشر. ويستشهد بالاتصال بين ترمب والملك سلمان وما تناوله من إيران والتعاون الأمني والعسكري والإرهاب ورؤية 2030 بوصفه دليلاً على أن العلاقة مع واشنطن ينبغي تقييمها وفق المصلحة السعودية، لا وفق المواقف الأيديولوجية أو الاعتراضات العربية والإسلامية على سياسات الإدارة الأميركية.

لكن العبارة الأكثر أهمية في المقالة تأتي في خاتمتها، إذ يقول أبو طالب: "في هذه المرحلة ربما يكون منطقياً وعقلانياً أن نقول: السعودية أولاً، فكم تبيننا قضايا آخرين

تأمروا علينا أو خذلونا". وهنا يتجاوز "السعودية أولاً" معنى الوطنية البديهي ليصبح مراجعة نقدية لفكرة الالتزام السعودي بقضايا الآخرين. فالكاتب يبني مقابلة بين مصلحة وطنية ملموسة من جهة، وقضايا خارجية تبنتها المملكة ثم واجهت بسببها، بحسب رؤيته، الخذلان أو التآمر من جهة أخرى.

ومن اللافت أن أبو طالب لا يذكر فلسطين بالاسم في المقالة. وعليه، فقد لا تكون المقالة هجوماً مباشراً على القضية الفلسطينية، لكن أهميتها تكمن في تأسيس الإطار الفكري الذي يسمح بإعادة تقييم مركزية فلسطين وغيرها من القضايا العربية: فإذا أصبحت المصلحة السعودية هي المرجعية العليا، فإن الالتزام بأي قضية عربية لم يعد قيمة مستقلة أو التزاماً غير مشروط، وإنما يصبح قابلاً للمراجعة بحسب ما يعود على المملكة وموقف أصحاب تلك القضية منها⁵.

وهذا يجعل المقالة مهمة زمنياً أيضاً. فهي منشورة في فبراير 2017، بينما ظهرت لاحقاً في العام نفسه مقالات أكثر اتصالاً بفلسطين، مثل أمجد المنيف "السعودية أولاً!" في ديسمبر 2017، ثم تصاعد خطاب "البحود الفلسطيني" و"ماذا فعلنا لكم وماذا فعلتم بنا؟". ومن ثم يمكن النظر إلى نص أبي طالب باعتباره صياغة مبكرة للمبدأ العام: الانتقال من أولوية "القضايا العربية" إلى أولوية "المصلحة السعودية"، قبل أن يُطبّق هذا المنطق بصورة أكثر مباشرة على القضية الفلسطينية في الخطاب الإعلامي اللاحق.

وهنا فرق جوهري:

- في 2007، أي حين بدأ تركي الدخيل وتالياً تركي الحمد (2008) الكتابة تحت شعار السعودية أولاً، حينئذ كان الشعار يحتاج إلى حجة.

- في 2017 حيث موجة مقالات صريحة انطلقت في الصحف السعودية جعلت من الشعار نفسه حجة.

5 - أزمة القدس 2017

⁵ حمود أبو طالب، السعودية أولاً، عكاظ، 1 فبراير 2017، الرابط: <https://www.okaz.com.sa/articles/na/1524624>

كان الاختبار الأكثر دلالة في ديسمبر 2017، بعد قرار الرئيس الأميركي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الاسرائيلي. وكان من المتوقع أن يؤدي القرار إلى إعادة إنتاج خطاب المركزية الفلسطينية بصورته التقليدية، وقد حدث ذلك بالفعل في جانب من الإعلام السعودي. ومن اللافت أن من تبني مركزية فلسطين كان من خارج مركز السلطة، مثل الكاتب الحجازي عبد الله صادق دحلان الذي كتب مقالاً بعنوان "لن نتخلى عن القدس عاصمة لفلسطين"، وأكّد فيه أن فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وإنما قضية أوسع مرتبطة بحقوق الإنسان والعرب والمسلمين⁶.

لكن في المناخ نفسه ظهرت كتابة مختلفة جذرياً، فقد نشرت عزة السبيعي في "الوطن" مقالاً بعنوان: "متى تصبح فلسطين قضية الفلسطينيين الأولى"، وسوف نعرض له لاحقاً، كما ظهر مصطلح "فلسطنة المسؤولية" والمقصود بها نقل مركز المسؤولية عن مصير القضية من المجال العربي والإسلامي الأوسع إلى الفاعل الفلسطيني. وتقوم الحجة عادة على سلسلة من المقدمات: الفلسطينيون منقسمون، وقياداتهم متصارعة، وفصائلهم أخطأت، وبعضهم اتخذ مواقف معادية للسعودية، وبعضهم تحالف مع خصوم المملكة. والنتيجة: لا يجوز مطالبة السعودي بأن يكون أكثر فلسطينية من الفلسطيني. وهذه الحجة ستتكرر بصيغ مختلفة لاحقاً، وعليه، تغير الفاعل الذي تقع عليه مسؤولية حل المشكلة.

ففي خطاب المركزية التقليدي: احتلال فلسطين مشكلة عربية.

أما في الخطاب الجديد: فلسطين مشكلة فلسطينية يدعم العرب حلها.

والفرق بالغ الأهمية.

ومن بعد تخفيض موقعية فلسطين والتخلي عنها، جزئياً على الأقل، ظهر من يريد توصيمها وشيطنتها كما جاء في مقالة جميل الذيابي بعنوان "الجحود والإساءة الفلسطينية.. إلى متى؟". والمقالة، وسنعرض لها لاحقاً، بدأت بالتأكيد على كون فلسطين القضية المركزية للعرب، ولكن ما لبثت أن انتقلت إلى خطاب مختلف: الانقسام الفلسطيني، وسوء السلوك، والاتهامات، والمزايدات، والتنكر للموقف

⁶ عبد الله صادق دحلان، لن نتخلى عن القدس عاصمة لفلسطين، عكاظ، 10 ديسمبر 2017، الرابط:

<https://www.okaz.com.sa/articles/na/1596520>

السعودي. وهذه البنية ستتكرر كثيرًا: نؤكد أولاً التزامنا بفلسطين، ثم نفتح كشف الحساب مع الفلسطينيين. ويمكن تسمية هذه الصيغة: صيغة التحصين الخطابي.

فالكاتب يحمي نفسه من اتهام التخلي عن فلسطين بالتأكيد أولاً على عدالة القضية، ثم يصبح أكثر حرية في توجيه نقد شديد إلى الفلسطينيين. وهكذا يمكن أن تتعايش عبارتان في النص نفسه:

- فلسطين قضيتنا المركزية.

و:

- الفلسطينيون جاحدون لما قدمته السعودية.

لكن اجتماع العبارتين يولد أثرًا يتجاوز كل واحدة منهما منفردة.

فالأولى تنتمي إلى قاموس الواجب، والثانية تدخل قاموس المعاملة بالمثل.

من هذه الزاوية، لا تبحث الدراسة في اختفاء فلسطين من الخطاب السعودي، لأنها لم تختف، وإنما تبحث في "تفكيك مركزيتها".

أولاً: مركزية فلسطين بوصفها بناءً سياسياً ورمزياً

يفترض مفهوم "المركزية" وجود هرم للقضايا. فحين توصف فلسطين بأنها "القضية المركزية"، لا يعني ذلك مجرد الاعتراف بعادتها، وإنما منحها قدرة خاصة على ترتيب بقية المواقف السياسية. ولهذا كانت فلسطين طوال عقود تؤدي في المجال العربي وظائف تتجاوز حدود النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. فقد كانت معياراً للحكم على شرعية الأنظمة، ومقياساً للعلاقات مع الغرب، ومحددًا للعلاقة بالكيان الإسرائيلي، وعنصرًا في تعريف العروبة، وجزءًا من خطاب الإسلام السياسي، فضلاً عن كونها إحدى أهم أدوات التعبئة الشعبية العابرة للحدود.

ومن ثم فإن نزع المركزية عن فلسطين لا يستلزم بالضرورة اتخاذ موقف مؤيد لإسرائيل. يكفي أن يقال: "فلسطين قضية مهمة، لكنها ليست قضيتنا الأولى"، ليعاد بناء التصورات العامة حول قضايا عديدة، بل وسياسات بنيت على أساس ان فلسطين قضية الأمة. فالتحول الجوهري يقع في النصف الثاني من العبارة. وبذلك ينبغي

التمييز في هذه الدراسة بين ثلاثة مستويات مختلفة: التضامن مع فلسطين، ومركزية فلسطين، وأولوية فلسطين.

يمكن للفاعل السياسي أو الإعلامي أن يؤيد الحقوق الفلسطينية، لكنه يرفض أن تكون فلسطين محددًا لسياسة بلده الخارجية. ويمكنه أن يدين الاحتلال الإسرائيلي، لكنه يرفض تقديم أدنى تنازل اقتصادية أو أمنية وطنية من أجل القضية. كما يمكنه تأييد قيام دولة فلسطينية، وفي الوقت نفسه قبول بناء علاقات مع الكيان الإسرائيلي، حتى بعد أن أسفر عن وجهه العدوان والوحشي منذ 7 أكتوبر 2023 وما بعدها.

وهذا التفكير النظري ضروري لفهم التحول السعودي؛ لأن كثيرًا من النصوص التي ستنناولها الدراسة لا تقول "اتركوا فلسطين" بلغة فصيحة، بل تقول شيئًا بطريقة مداورة والتفافية من قبيل: "اهتموا بفلسطين، ولكن بعد السعودية". ومن هنا تكتسب عبارة "السعودية أولاً" أهميتها التحليلية.

ثانيًا: "السعودية أولاً" .. تحطيم التابو

تبدو عبارة "السعودية أولاً" للوهلة الأولى بديهية؛ فالدولة الوطنية الحديثة تقوم، من حيث المبدأ، على إعطاء الأولوية لمواطنيها ومصالحها. لكن المعنى السياسي للشعار لا يكمن في كلماته المجردة، وإنما في "السياق الذي يُستدعى فيه والشيء الذي يوضع في المرتبة الثانية بسببه". وحين يُستخدم الشعار في سياق النقاش حول فلسطين، فإنه يتحول من إعلان للانتماء الوطني إلى أداة لإعادة ترتيب الالتزامات.

وهذا ما يجعل مقال تركي الدخيل "السعودية.. أولاً"، المنشور في صحيفة (الوطن) في 7 يونيو سنة 2007، وثيقة مبكرة ذات دلالة خاصة في مسار التحول الذي تتبعه هذه الدراسة. فلم يكن المقال، بحسب ما حفظته السجلات المعاصرة حوله، دعوة إلى تأييد "إسرائيل" أو إنكار الحقوق الفلسطينية، وإنما اعتراضًا على مبدأ أن تظل فلسطين "القضية الأولى" التي تتقدم تلقائيًا على القضايا السعودية الداخلية. إن أخطر ما أحدثته المقالة وما تلاه من مقالات في السياق نفسه، أنها أطاحت "تابو" لم يكن يجرؤ أحد على مجرد مسألته أو الاقتراب منه، أي "مركزية القضية الفلسطينية" غير الخاضعة للسؤال.

وقد بلغ الدخيل في بناء المفاضلة بين فلسطين والسعودية حد المقارنة بين قضايا محلية وبين فلسطين، ناظرًا إلى أن ما يصيب المواطن أو المملكة السعودية يعنيه بصورة مباشرة أكثر مما يقع في فلسطين. والأهم من المثال نفسه هو المبدأ الذي يستند إليه: "القرب الوطني يولد أولوية أخلاقية وسياسية"⁷.

أعاد الدخيل توظيف بعض الآراء ذات الطبيعة الشعبوية لتبرير تخفيض القضية الفلسطينية وصولاً إلى قبول فكرة التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، من قبيل أن الفلسطينيين تخلّوا عن اراضيهم لليهود أو باعوها لهم، وأيضًا الانقسامات داخل الصف الفلسطيني وتصويره على أنه تفريط بالقضية. كان ذلك موضوع الرد على مقالة الدخيل بعنوان (مشاكل الفلسطينيين الداخلية لا تبرر عدم التضامن معهم)، ولفت الكاتب محمد أبو عبيد إلى أن مقالة الدخيل تفتح النقاش حول مسألتين متناقضتين: التطرف في التضامن مع القضية الفلسطينية من جهة، والتحلل منها من جهة ثانية.

وعاب أبو عبيد على الدخيل تحميله القضية الفلسطينية وزر كل خلاف أو حتى أي مشكل له صلة بفلسطين والتذرّع به للتخلي عن فلسطين، مع أن الفلسطينيين لم يطلبوا يومًا من العرب التنازل عن الاهتمام بالتنمية أو التعليم أو تطوير الاقتصاد ورفع مستوى الفرد من أجل فلسطين.

وأن رفع شعار "السعودية أولاً" لا يعني ذلك فلسطين آخر ربطًا بسياق الحديث، فحين تتعرض فلسطين إلى مؤامرة غربية تكون هي أولوية، تمامًا كما لبنان يكون أولوية حين يتعرض لتهديد من الكيان الصهيوني، وكذلك العراق، وحتى الجزيرة العربية وأي بلد عربي آخر⁸.

في مجادلته حول مركزية القضية الفلسطينية كما قاربها تركي الدخيل، خفّف محمد أبو رمان من وقع مقالة الأخير، ولكنّه أعاد سرديّة مركزية فلسطين في سلّم أولويات الأمة، على أساس أن "اعتبار القضية الفلسطينية مركزية، لا يمكن تصور اقتلاعها من الوجدان العربي". ما يطلبه أبو رمان من العرب ليس التخلي عن القضية الفلسطينية وإنما إعادة قرائتها، تأسيسًا على إعادة الاعتبار للشؤون الداخلية العربية "التي تمثل المحك الحقيقي في مدى قدرة الشعوب والمجتمعات العربية في المساهمة

⁷ تركي الدخيل، "السعودية.. أولاً"، صحيفة الوطن السعودية، الخميس 7 يونيو (حزيران) 2007
⁸ محمد أبو عبيد، مشاكل الفلسطينيين الداخلية لا تبرر عدم التضامن معهم، الحوار المتمدّن، 17 يونيو 2007، الرابط: <https://ahewar.net/m/s.asp?aid=99989>

في خدمة القضية الفلسطينية بصورة خاصة، ومواجهة التحديات الخارجية الخطيرة بصورة عامة، ما عدا ذلك ستبقى القضية الفلسطينية ورقة التوت التي تستر الفساد والفشل والعجز!⁹.

بدا الدخيل متفاجئاً من ردود الفعل على مقالته وقد كان واضحاً أن مقارنته بين السعودية وفلسطين لم تكن محايدة، وإنما كانت تبطن تخفيضاً، إن لم يكن في لحظة ما تخلياً عن فلسطين.

رفض تركي الدخيل تصنيف مقالته "السعودية... أولاً" بوصفها جزءاً من حملة إعلامية سعودية أو عربية منظمة للتخلي عن القضية الفلسطينية، مؤكداً أن ما كتبه كان تعبيراً عن رأيه الشخصي، وأنه لم يصدر استجابة لتوجيه أو طلب من أي جهة، وإنما جاء تعليقاً على نقاش دار في مؤتمر حضره في البحرين. لكنه أشار، في الوقت نفسه، إلى أن الرأي الذي عبّر عنه لم يعد فردياً تماماً، بل بات - بحسب تقديره - يتنامى في أوساط سعودية ترى ضرورة إعادة النظر في أولوية القضية الفلسطينية قياساً بقضايا الداخل.

واستعاد الدخيل أطروحته الأساسية في "السعودية... أولاً"، ومفادها أن جعل فلسطين "القضية الأولى" طوال عقود لم يؤدّ إلى حلها، في حين جرى، بحسب رأيه، إهمال قضايا التنمية والتعليم والاقتصاد ورفع مستوى معيشة المواطن. وأضاف إلى ذلك حجة أخرى تقوم على تحميل الفلسطينيين جانباً من مسؤولية هذا التحول، مستشهداً بالاحتلال الفلسطيني الداخلي، ومتسائلاً: كيف يمكن مطالبة السعوديين بأن يكونوا أكثر حرصاً على القضية من أصحابها أنفسهم؟

كما اعترض الدخيل على تصوير الأصوات السعودية المنتقدة للأداء الفلسطيني باعتبارها حملة منسقة، مشدداً على تعدد الآراء داخل السعودية، ومقارناً ذلك بتعدد الأصوات الفلسطينية التي انتقد بعضها المملكة وسياساتها، بل وصل بعضها - وفق قوله - إلى حد الشتيمة، من دون أن يتعامل السعوديون معها باعتبارها حملة فلسطينية منظمة.

⁹ محمد أبو رمان، حول مركزية القضية الفلسطينية، جريدة الغد، 25 يونيو 2007، الرابط:

<https://shorturl.at/5ATOf>

وينتهي الدخيل في رده إلى الدفاع عن حق السعوديين في مراجعة طبيعة التزامهم بالقضية الفلسطينية، ولا سيما في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني. كما يطرح مسألة التفاوت بين حجم الدعم الذي قدمته السعودية على مدى عقود وبين ما يعده ضعف مساهمة بعض الفلسطينيين المقتدرين ماليًا في قضيتهم. ومن ثم فإن جوهر موقفه ليس إعلان التخلي عن فلسطين، بل رفض أن يظل الالتزام السعودي بها غير مشروط أو متقدمًا تلقائيًا على الأولويات الوطنية، ورفض مطالبة السعوديين بأن يكونوا - وفق تعبيره - "أكثر ولاءً وولاءً وعطاءً لفلسطين من أهلها"¹⁰!

خطورة نص الدخيل تكمن في كونه تأسيسيًا، لأنه وضع بصورة مباشرة الأولوية المحلية السعودية في مواجهة المركزية الفلسطينية. وقد سهّل الدخيل على كتاب آخرين في مرحلة لاحقة مهمة الاصطدام بالمحرّم القومي وحتى الديني ربطًا بكون فلسطين قضية عربية وإسلامية مقدّسة.

أخطر من مقالة الدخيل بلحاظ المضمون هو ما كتبه الباحث السعودي تركي الحمد بعنوان (العرب والمعضلة الاسرائيلية) في 20 نوفمبر 2008، ومحوره يدور حول نقد فلسطين بوصفها "بوصلة" للسياسة العربية. ويعد النص أكثر مباشرة من مقال الدخيل على المستوى النظري؛ إذ تنقل عنه المصادر المعاصرة دعوته إلى ألا تكون "إسرائيل" أكبر هم العرب ولا فلسطين منتهى غايتهم، ثم يذهب إلى نزع وظيفة فلسطين بكونها محددًا للسياسة العربية.

يرى الحمد أن العرب اختزلوا قضاياهم في القضية الفلسطينية وحولوها إلى ثابت سياسي وثقافي طغى، في رأيه، على مشكلاتهم الداخلية وأدى إلى إهمال فرص التنمية والإصلاح. ومع أنه لا يدعو صراحة إلى التخلي عن فلسطين، وإنما إلى نزع صفة "القضية المركزية" ولگنه خفّضها إلى حد التعامل معها بكونها واحدة من جملة قضايا عربية، وإخراجها، بحسب تعبيره، من "تهويمات الأسطورة إلى وقائع الأرض"، بحيث لا تبقى بوصلة للسياسة والثقافة العربية.

ويذهب الحمد أبعد من ذلك حين يدعو إلى ألا تكون "إسرائيل" "أكبر همنا" ولا فلسطين "منتهى غايتنا"، ناظرًا إلى أن زوال "إسرائيل" وقيام دولة فلسطينية من النهر

¹⁰ تركي الدخيل، سعوديون ضد فلسطين!، جريدة (الوطن) السعودية، 26 نوفمبر 2008، الرابط:

<https://elaph.com/Web/NewsPapers/2008/11/386003.htm>

إلى البحر لن يحلأ أزمات العالم العربي؛ لأن جذور هذه الأزمات، في تصوره، تكمن في الثقافة السياسية العربية ومشكلاتها الداخلية. ومن ثم، ينتقد استخدام "إسرائيل" والقضية الفلسطينية بوصفهما تفسيراً دائماً للإخفاقات العربية، ويدعو إلى نقل مركز الاهتمام من الصراع مع "إسرائيل" إلى معالجة الأزمات البنيوية للمجتمعات والدول العربية¹¹.

تري الكاتبة الفلسطينية رشا عبد الله سلامة، في مقالها المعنونة: "حملة عربية للتخلي عن قضية فلسطين"، أن ما كتبه تركي الدخيل وتركي الحمد لا يمكن اختزاله في مجرد نقد لأخطاء القيادات الفلسطينية أو للاقتتال بين فتح وحماس، بل يكشف عن اتجاه أوسع لإعادة النظر في موقع فلسطين داخل الوعي العربي. فالدخيل، بعد انتقاده جعل القضية الفلسطينية أولوية عربية طوال عقود، ذهب إلى القول إن الكوارث والمشكلات التي تصيب السعودية ودول الخليج تعنيه أكثر مما يصيب غزة أو الضفة الغربية، انطلاقاً من أن "الأقربين أولى بالمعروف". أما الحمد، فدعا في مقالته "العرب والمعضلة الإسرائيلية" إلى ألا تكون "إسرائيل" في صدارة اهتمامات العرب والغائها كبوصلة اتجاه أو محور "ثقافة ومحدد سياسة". وتقرأ سلامة الموقفين بكونهما تعبيراً عن خطاب يتجاوز مساءلة التجربة الفلسطينية إلى المطالبة عملياً بإزاحة فلسطين عن موقعها المركزي في المجال العربي.

وتقرّ سلامة بأن التجربة الفلسطينية ارتكبت أخطاء جسيمة، وأن الاقتتال الداخلي ألحق ضرراً بالغاً بصورة القضية، لكنها ترفض أن تتحول هذه الأخطاء إلى ذريعة للتخلي عنها أو تحميل الفلسطينيين مسؤولية إخفاقات المجتمعات العربية في التنمية وبناء مؤسساتها. فالثابت، في نظرها، أن فلسطين ما تزال أرضاً واقعة تحت الاحتلال، وأن معاناة الفلسطينيين لا تسقط بسبب أخطاء قياداتهم. ومن هنا ترى في تكاثر المقالات والبرامج التي تعيد محاكمة التاريخ الفلسطيني وتنتقص من رموزه ما يشبه "حملة عربية للتخلي عن قضية فلسطين"؛ أي انتقالاً تدريجياً من نقد الأداء الفلسطيني، وهو نقد مشروع، إلى نزع المكانة الأخلاقية والسياسية عن القضية نفسها والدعوة إلى "نفذ اليد" منها عربياً¹².

¹¹ تركي الحمد : لا اسرائيل أكبر همنا ، ولا قضية فلسطين منتهى غايتنا. !، الوطن، 17 نوفمبر 2008، الرابط:

<https://shorturl.at/a2PBf>

¹² رشا عبد الله سلامة، حملة عربية للتخلي عن القضية الفلسطينية، عن تلفزيون نابلس، 24 نوفمبر 2008، الرابط:

<https://www.nablustv.net/internal.asp?cat=19&newsID=25316&page=details>

من تحطيم التابو الى اعتياد مسائلته

بمرور الوقت، تحوّل النقاش في مركزية فلسطين وأولويتها إلى اعتياد مسائلتها، بعد أن كسر الدخيل والحمد وآخرون ما كان محرّمًا ثقافيًا وسياسيًا وإعلاميًا في المجال العربي.

تمثل مقالات المرحلة المحيطة بإعلان خطة ترامب للسلام تحوّلًا مهمًا؛ لأنها تكشف صعود مفردة "المزايدة". ومن خلالها يتحول النقاش من سؤال: هل الخطة عادلة للفلسطينيين؟ إلى سؤال مواز: من يستخدم فلسطين للمزايدة على السعودية ودول الخليج؟

في السياق نفسه، نشرت عزة السبيعي مقالة في صحيفة (الوطن) بتاريخ 10 ديسمبر 2017 بعنوان "متى تصبح فلسطين قضية الفلسطينيين الأولى". وتدرج مقالة السبيعي ضمن خطاب يقوم على نقل مركز المسؤولية عن مأزق القضية الفلسطينية من الاحتلال وموازن القوى الإقليمية والدولية إلى الفلسطينيين أنفسهم. تنطلق الكاتبة من تعليق رجل الأعمال الفلسطيني الأميركي محمد حديد على قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، لتعمّم منه حكمًا على الفلسطينيين في الداخل والشتات؛ فالأثرياء الفلسطينيون، بحسبها، لم يستخدموا ثرواتهم ونفوذهم في الولايات المتحدة لخدمة قضيتهم على غرار المنظمات اليهودية، فيما أضاع الفلسطينيون فرص الدعم العربي بسبب صراعاتهم وخلافاتهم ومواقفهم تجاه دول عربية مختلفة. وتنتهي إلى أطروحة شديدة الوضوح: "الحل في يد الفلسطينيين أنفسهم"، وعليهم الاعتراف بأنهم "سبب ما يحدث فيها، وسبب ضياعها الأول"، بدل إلقاء المسؤولية على السعودية والعرب.

تثير المقالة إشكالًا يتجاوز قسوة لغتها إلى بنية تفسيرها للقضية الفلسطينية. فمن المشروع مساءلة الانقسام الفلسطيني، وأخطاء القيادات، وضعف مؤسسات الشتات واللوبي الفلسطيني في الولايات المتحدة، لكن المقالة تنتقل من نقد هذه الإخفاقات إلى تحميل الفلسطينيين المسؤولية الأساسية عن فقدان وطنهم، فتضع العامل الداخلي في موضع السبب الأول، بينما يتراجع في تحليلها الاحتلال والاستيطان والتهجير وموازن القوة والدعم الدولي لإسرائيل إلى مرتبة ثانوية أو يكاد يغيب. كما أن المقارنة بين الفلسطينيين واليهود في الولايات المتحدة تتجاهل الفوارق التاريخية

والمؤسسية والاقتصادية الكبيرة بين التجربتين. والأهم أن العبارة الختامية، التي تجعل الفلسطينيين "سبب ضياعها الأول"، تقلب العلاقة بين السبب والنتيجة: فالانقسام وسوء الإدارة وإهدار الفرص عوامل أسهمت بلا شك في إضعاف القضية، لكنها لا تفسر أصل نزاع الأرض والتهجير والاحتلال. وبهذا المعنى تمثل المقالة انتقالاً من خطاب نقد الأداء الفلسطيني إلى خطاب فلسطينة المسؤولية عن القضية؛ أي تحويل فلسطين تدريجياً من قضية احتلال ومسؤولية عربية ودولية إلى مشكلة يُطلب من الفلسطينيين أنفسهم تحمل تبعاتها وحلها¹³.

باختصار، ما كانت تعنيه السببي من فلسطينة المسؤولية، هو أن يكون الفلسطينيون هم المسؤولين أولاً عن فلسطين، والكف عن تحميل العرب مسؤولية الخسارة الفلسطينية، والانتقال من الاحتلال الى سلوك الفلسطينيين. مقالة السببي تستحق تحليلاً تفصيلياً لأنها تقدّم نموذجاً شبه مثالي لآلية "نقل مركز المسؤولية".

وتأتي مقالة جميل الزيابي "الجحود والإساءة الفلسطينية.. إلى متى؟"، المنشورة في صحيفة "عكاظ" في 11 ديسمبر 2017، في سياق السجال الذي أعقب قرار إدارة ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الاسرائيلي، لكنها تنقل مركز النقاش من القرار الأميركي نفسه إلى العلاقة بين الفلسطينيين والسعودية. يبني الزيابي مقالته على ثنائية واضحة: السعودية التي ظلت، بحسبه، متمسكة بفلسطين "قضية مركزية للعرب"، وقدمت الدعم السياسي والمالي وأطلقت مبادرة السلام العربية، في مقابل فئة من الفلسطينيين يصف موقفها بـ"الجحود" لأنها توجه انتقاداتها إلى السعودية ودول الخليج. ومن هنا يربط بين الانقسام الفلسطيني، وانتقادات بعض الفلسطينيين للمملكة، وضعف مساهمة الأثرياء الفلسطينيين في قضيتهم، بل يستحضر قضية بيع بعض الفلسطينيين أراضي لليهود، ليخلص إلى أن الإساءة إلى السعودية لم يعد ممكناً السكوت عنها وأن الرد عليها يقتضي "فتح هذه الملفات الحساسة".

تتمثل المشكلة الأساسية في المقالة في الانتقال من مساءلة مواقف أفراد أو جماعات فلسطينية إلى بناء سردية أوسع عن السلوك الفلسطيني؛ فالكاتب يضع ظواهر متباينة - الانقسام الداخلي، وانتقادات ناشطين وإعلاميين، وأثرياء الشتات، وبيع الأراضي - داخل إطار واحد عنوانه "الجحود"، مع أن هذه الوقائع تختلف تاريخياً وسياسياً ولا

¹³ عزة السبيعي، متى تصبح فلسطين قضية الفلسطينيين الأولى، الوطن، 10 ديسمبر 2017، الرابط:

<https://www.alwatan.com.sa/article/35906>

تكفي لإسناد حكم عام على مجتمع كامل. كما تتحول المساعدات السعودية، التي يؤكد الكاتب نفسه أنها "واجب عربي وإسلامي" ولا تُقدّم بمقابل، إلى حجة أخلاقية لمساءلة الفلسطينيين عن نقدهم للسياسة السعودية، بما يخلط بين دعم قضية شعب وبين اشتراط الامتنان السياسي من أفرادهم. والأكثر دلالة أن المقالة، رغم تأكيدها استمرار مركزية فلسطين، تسهم عملياً في تحول الخطاب من مساءلة الاحتلال والسياسة الأميركية إلى مساءلة الفلسطينيين أنفسهم واستدعاء سجل أخطائهم في مواجهة اعتراضهم السياسي. ولذلك يمكن قراءتها بوصفها نموذجاً لخطاب ظهر آنذاك لا يدعو صراحة إلى التخلي عن فلسطين، لكنه يعيد تعريف العلاقة معها: من تضامن عربي غير مشروط نسبياً إلى تضامن مشروط بالسلوك السياسي الفلسطيني وبالموقف من السعودية¹⁴.

من جهة أخرى، تمثل مقالة أمجد المنيف "السعودية أولاً!"، المنشورة في صحيفة (الرياض) بتاريخ 12 ديسمبر 2017، صياغة أكثر وضوحاً للتحول الذي أخذ يظهر آنذاك في بعض الكتابات السعودية حول العلاقة بين المصلحة الوطنية والقضايا العربية. فالكاتب يبدأ بتأكيد استمرار الدعم السعودي لفلسطين ورفض المزايدة على موقف الرياض، لكنه ينتقل من الدفاع عن سجل المملكة إلى طرح مبدأ أشمل للسياسة الخارجية عنوانه "السعودية أولاً!"; أي إعادة تقييم القضايا والتحالفات الخارجية وفق معيار المصلحة السعودية المباشرة، بعيداً عما يسميه "التعاطفات" التي قد تتقاطع معها. وبذلك لا تستهدف المقالة فلسطين وحدها، وإنما تدعو إلى إعادة بناء فلسفة السياسة الخارجية السعودية على أساس أكثر براغماتية ومصلحية.

وتكمن المفارقة النقدية في أن المقالة تؤكد، من جهة، أن فلسطين "قضية العرب الأولى"، ثم تدعو، من جهة أخرى، إلى جعل السعودية أولاً منهجية دائمة. وهذا لا يعني بالضرورة التخلي عن فلسطين، لكنه يعيد ترتيبها داخل سلم الأولويات: فدعمها يصبح محكوماً بمدى توافقه مع المصلحة الوطنية السعودية، لا بمركزيتها العربية في ذاتها. ومن هذه الزاوية، تكشف المقالة عن انتقال دلالي مهم من مركزية القضية الفلسطينية إلى مركزية الدولة ومصالحها الوطنية؛ وهو تحول يسمح باستمرار

¹⁴ جميل الذبابي، الجحود والإساءة الفلسطينية.. إلى متى؟، صحيفة عكاظ، 11 ديسمبر، 2017، متاح في موقع إيلاف على هذا الرابط:

<https://elaph.com/Web/NewsPapers/2017/12/1180949.html>

الخطاب التضامني مع فلسطين، مع إخضاع مضمونه وحدوده في الوقت نفسه لحسابات السياسة السعودية وتحالفاتها الإقليمية والدولية¹⁵.

في مقالة خالد السليمان المعنونة "الدعم السعودي لفلسطين.. مأكول مذموم!" خطوة من الصراحة متقدمة. فالمقالة تقوم على الدفاع عن السجل السعودي في دعم فلسطين في مواجهة اتهامات بالتقصير أو التراجع عن القضية. ويصوغ الكاتب العلاقة من خلال ثنائية حادة بين السعودية التي تدعم وتحمل مسؤوليتها الأخلاقية من دون حسابات المصلحة، وخصوم يتهمهم بالجحود والمتاجرة بالشعارات، ويدخل ضمن هؤلاء بعض الفلسطينيين الذين يرى أنهم أسهموا في معاناة شعبهم، إلى جانب دول وقوى "الممانعة" التي تستخدم فلسطين أداة في صراعاتها السياسية. وبذلك يتحول المقال من إثبات استمرار الدعم السعودي إلى محاكمة أخلاقية للجهات التي تنتقد المملكة رغم ما قدمته للفلسطينيين.

وتكمن دلالة المقالة في أنها تجعل حجم الدعم معياراً ضمنياً لشرعية الموقف السياسي والنقد؛ فالمساعدات التي يصفها الكاتب بأنها نابعة من "مسؤولية أخلاقية" تتحول في بنية المقال إلى رصيد يُستدعى في مواجهة المنتقدين، بما يخلق مفارقة بين التأكيد أن الدعم غير مشروط وبين توظيفه لإدانة "الجحود والنكران". كما أن مساواة "عرب الشعارات والصهاينة" باعتبارهم "وجهين لعملة واحدة" تختزل اختلافاً جوهرياً بين أخطاء الأنظمة والقوى العربية وبين مسؤولية قوة الاحتلال. والأهم، في سياق الخطاب السعودي حول فلسطين، أن المقالة تعكس تحولاً ملحوظاً من الدفاع عن الفلسطينيين إلى الدفاع عن السعودية في مواجهة بعض الفلسطينيين؛ بحيث تصبح القضية مناسبة لإثبات صدقية الموقف السعودي ومساءلة المستفيدين من دعمه، بدل أن يبقى الاحتلال ذاته مركز السردية¹⁶.

مقالة عبدالله بن بجاد العتيبي، "السعودية أولاً والخصوم الحزاني"، تقدم مفهوم "السعودية أولاً" بكونه انتقالاً من الانتماءات العابرة للحدود - القومية والإسلامية والقضية الفلسطينية ضمناً - إلى الدولة الوطنية بوصفها المرجعية العليا للولاء والمصلحة والسياسة الخارجية. وينطلق الكاتب من بداهة أن لكل شعب الحق في تقديم

¹⁵ أمجد المنيف، السعودية أولاً، الرياض، 11 ديسمبر 2017، الرابط: <https://www.alriyadh.com/1645627>

¹⁶ خالد السليمان، الدعم السعودي لفلسطين.. مأكول مذموم!، عكاظ، 21 مايو 2018، الرابط:

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2261890>

وطنه، ثم يحوّل هذه الفكرة إلى تصور جيوسياسي أوسع يرى في التحالف السعودي - الإماراتي - المصري - البحريني، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، محورًا لمواجهة إيران وتركيا وقطر والإخوان المسلمين وحلفائهم. وفي هذا البناء تصبح فلسطين أقل حضورًا بوصفها قضية قائمة بذاتها، وأكثر حضورًا بوصفها، في رأي الكاتب، ورقة يستخدمها خصوم السعودية للمزايدة عليها؛ ومن هنا يأتي وضع حماس وحزب الله في سياق واحد ورفض منح شعارات "فلسطين" و"القدس" و"المقاومة" حصانة سياسية لأصحابها.

وتكشف المقالة بوضوح عن إعادة ترتيب هرم الأولويات السياسية: فالسؤال لم يعد مدى التزام السياسة العربية بفلسطين، بل مدى توافق الموقف من فلسطين مع المصلحة الوطنية السعودية وصراعاتها الإقليمية. غير أن المقالة تبني حجتها على ثنائيات حادة: وطنية/خيانة، حلفاء/عملاء، صعود التحالف السعودي/انهيار الخصوم، من دون تقديم أدلة كافية على عدد من أحكامها؛ بل يقر الكاتب نفسه في موضع لافت بأنه لا يملك "إحصاءً معتمدًا أو أرقامًا معتمدة" لإثبات بعض استنتاجاته. والأهم في سياق فلسطين أن المقالة لا تنفي القضية أو عدالتها مباشرة، وإنما تنزع عنها قدرتها على تحديد الأولويات والتحالفات العربية، وتعيد تفسير استحضارها في الصراع الإقليمي باعتباره في جانب كبير منه "متاجرة" و"مزايدة". وبذلك تمثل صيغة أكثر صراحة لخطاب "الوطن أولاً" الذي ينقل مركز الثقل من "فلسطين قضية العرب الأولى" إلى "السعودية ومصالحها أولاً"، ويجعل الموقف من فلسطين تابعًا لهذه الأولوية لا محددًا لها.

في مقالته "عندما يحمّلنا الفلسطينيون أوزارهم!" المنشورة في "عكاظ" في 9 يوليو 2018، يبدأ محمد أبو زيد الحازمي من تأكيد عاطفي قوي لمركزية فلسطين في وجدانه، مستعيدًا ذكريات "ربال فلسطين" ومقررًا أنها "القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية". لكنه ينتقل سريعًا إلى مساءلة الفلسطينيين أنفسهم، متهمًا قطاعات منهم بمقابلة التضامن السعودي بالتنكر والعداء، ولا سيما منذ حرب الخليج، ثم بتحميل السعودية مسؤولية قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ويعيد جانبًا من تراجع القضية إلى الانقسام بين فتح وحماس، محذرًا الفلسطينيين من أن توجيه غضبهم نحو السعودية سيبعدهم عن محيطهم العربي والإسلامي.

تتنمي المقالة إلى خطاب "العطاء السعودي في مقابل الجحود الفلسطيني" الذي برز بوضوح في تلك المرحلة. والمفارقة أنها تحافظ لفظيًا على فلسطين بكونها "القضية الأولى"، لكنها تعيد توجيه مركز المسؤولية من الاحتلال والسياسة الأميركية إلى سلوك الفلسطينيين تجاه السعودية وانقساماتهم الداخلية. وهي بذلك تخلق بين مستويين مختلفين: مشروعية نقد الأداء الفلسطيني، وهي مسألة قابلة للنقاش، وبين تفسير مازق القضية من خلال ذلك الأداء؛ كما أن استخدام "الفلسطينيين" بصيغة جمعية يجعل مواقف فصائل أو متظاهرين أو أفراد أساسًا لحكم أوسع على شعب متنوع. والأهم أن المقالة تعكس تحولاً في وظيفة الخطاب عن فلسطين: من مطالبة العرب بما عليهم تجاه الفلسطينيين إلى مطالبة الفلسطينيين بما عليهم تجاه السعودية. وهذا التحول لا يلغي مركزية فلسطين صراحة، لكنه يجعل استمرار التضامن معها مرتبطاً، بصورة ضمنية، بموقف الفلسطينيين من المملكة واعترافهم بدورها ودعمها¹⁷.

ومع أن جيل الكاتب تربي على معادلة: **فلسطين = الهم الأكبر**. لكن المقال يُكتب في لحظة مراجعة لهذا الميراث. وهنا نستطيع رؤية التحول بين جيلين أو، بصورة أدق، بين **نظامين للمعنى**:

- النظام الأول صنع "ريال فلسطين"، والتبرعات المدرسية، والإذاعات، والخطب، والتنشئة على أن فلسطين شأن شخصي لكل عربي.

- النظام الجديد الذي يسأل: إلى أي حد ينبغي أن نستمر في حمل أعباء أخطاء الآخرين؟

وهذا هو الانتقال من التنشئة على الالتزام إلى المساءلة عن الالتزام، ويلتقي مع مجموعة مقالات أخرى تدرج تحت شعار "السعودية أولاً" التي تحولت بحسب عبد الله بن بجاد العتيبي إلى "هوية"، حيث يذهب إلى أن هذا الشعار يعني أكثر من مجرد وطن، بل وذاكرة وتاريخ وجغرافيا وهوية وانتماء وحاضر ومستقبل، ويقارن ذلك بشعار "أميركا أولاً" لدى الأميركيين وبأولوية الوطن لدى الروس والأتراك والإيرانيين¹⁸.

¹⁷ محمد أبو زيد الحازمي، عندما يحلّلنا الفلسطينيون أوزارهم!، عكاظ، 9 يوليو 2018، الرابط:

<https://www.okaz.com.sa/articles/na/1654868>

¹⁸ عبد الله بن بجاد العتيبي، السعودية أولاً والخصوم الحزاني، الشرق الأوسط، مصدر سابق

من مسائلة "فلسطين" الى كشف حساب الفلسطينيين

انتقلت مقاربات نفر من الكتّاب السعوديين في الصحافة الرسمية الى مرحلة "كشف الحساب" والتي ظهرت في الفترة ما بين 2019 - 2020. ومن أبرز المقالات المنشورة في هذا المرحلة، مقالة محمدالساعد "ليس جديداً أن يكرهنا بعض العرب!"، والمنشور في 4 يوليو 2019. وتمثل مقالة الساعد صيغة أكثر حدّة من خطاب "السعودية أولاً"، إذ لا تكتفي بالدعوة إلى تقديم المصلحة الوطنية، وإنما تعيد قراءة جانب واسع من التاريخ العربي الحديث من خلال ثنائية السعودية في مواجهة محيط عربي حاقّد عليها. فالكاتب يربط العداء للمملكة منذ خمسينيات القرن العشرين بالجمهوريات القومية والانقلابية، ثم يمد هذا الخط التاريخي إلى الإعلام العربي المعاصر. وفي قلب هذه السردية يعيد تعريف فلسطين: فهي ليست هنا قضية عربية مركزية بقدر ما أصبحت، وفق تعبيره، "قميص عثمان" استخدمته الأنظمة العربية لإخفاء إخفاقاتها ومهاجمة السعودية، بل يذهب إلى تحميل الفلسطينيين والعرب مسؤولية تاريخية عن ضياع فلسطين، رافضاً أن تتحمل المملكة "ثمن" أخطاء الآخرين.

تعتمد المقالة على تعميمات تاريخية وقومية واسعة تدمج مجتمعات ودولاً وتجارب سياسية مختلفة في كتلة واحدة يحركها "الحقد" و"الغيرة" من السعودية، من دون التمييز الكافي بين صراعات الأنظمة ومواقف الشعوب أو بين المراحل التاريخية المختلفة. كما أن تصوير فلسطين بوصفها أداة للمزايدة السياسية ينقل النقاش من مسؤولية المشروع الصهيوني والاحتلال والحروب والتهمير إلى مسؤولية الفلسطينيين والعرب عن مصيرهم، ويختزل تاريخ القضية في سوء الإدارة و"المتاجرة" بها. والأكثر دلالة أن الكاتب يعيد بناء العلاقة العربية على أساس حساب نفعي بأثر رجعي: ماذا قدم الآخرون للسعودية قبل النفط، وماذا قدمت السعودية لهم بعده؟ وبذلك تتراجع مفاهيم التضامن والمسؤولية العربية المشتركة أمام منطق المقايضة الوطنية. ومن هذه الزاوية، تمثل المقالة مرحلة متقدمة في خطاب فك الارتباط الرمزي بفلسطين: فهي لا تقول إن فلسطين ليست قضية عادلة، لكنها تنزع عنها صفة الالتزام السعودي أو العربي الخاص، وتحولها من "قضيتنا" إلى قضية

أخفق أصحابها والأنظمة المحيطة بها في إدارتها، ولا ينبغي للسعوديين أن يتحملوا تبعات ذلك¹⁹.

فالساعد هنا ينتقل من نقد القومية العربية إلى فلسطين، ويصفها بأنها استُخدمت تاريخياً لتغطية إخفاقات أنظمة عربية، ثم يطرح مقارنة صريحة بين ما قدمته السعودية للآخرين وما لم يقدمه الفلسطينيون والسوريون والعراقيون واللبنانيون للسعودية في مراحلها الأولى.

ثم عاد الساعد وصعد من خطابه النقدي، فكانت مقالته "الفلسطينيون..ماذا فعلنا لكم.. ماذا فعلتم بنا؟"، محاولة لإعادة كتابة العلاقة السعودية - الفلسطينية في صورة كشف حساب تاريخي يقوم على ثنائية العطاء والجحود. يستعرض الكاتب سلسلة طويلة من المواقف السعودية، من عهد الملك عبدالعزيز إلى الملك سلمان، ليؤسس لسردية مفادها أن المملكة تحملت أعباء سياسية ومالية ودبلوماسية كبيرة دفاعاً عن فلسطين، بينما قابلتها القيادات والفصائل الفلسطينية، في محطات مختلفة، بالإساءة أو الارتهان لخصوم السعودية أو إهدار الفرص السياسية. ومن هنا يحمل عنوان المقال دلالاته الأساسية: لم تعد فلسطين تُناقش بوصفها قضية عربية مشتركة فحسب، بل أصبحت العلاقة معها قابلة للقياس بمنطق "ماذا قدمنا لهم وماذا قدموا لنا؟".

لا تكمن مشكلة المقالة في استحضار الأخطاء الفلسطينية، وهي أخطاء حقيقية يستحق كثير منها الدراسة، وإنما في انتقائية بناء السردية التاريخية وتحويل وقائع متفرقة إلى حكم جمعي على الفلسطينيين. فالنص يدمج منظمة التحرير وفصائل فلسطينية وقيادات ومواقف شعبية مختلفة في فاعل واحد هو "الفلسطينيون"، كما يقدم عدداً من الوقائع التاريخية المعقدة بصيغة تقريرية تحتاج إلى تدقيق مستقل، ولا سيما ما يتعلق بأسباب نزوح 1948، ونشأة منظمة التحرير، ومفاوضات التسوية. والأكثر أهمية أن المقالة تنقل مركز النقاش تدريجياً من مسؤولية الكيان الاسرائيلي عن الاقتلاع والاحتلال إلى مسؤولية الفلسطينيين عن ضياع الفرص والجحود تجاه السعودية. وهي بذلك تتجاوز خطاب "السعودية أولاً" إلى تأسيس ذاكرة مقابلة للعلاقة مع فلسطين: ذاكرة تضع الدعم السعودي في جانب، والأخطاء الفلسطينية في الجانب الآخر، بما يحوّل

¹⁹ محمد الساعد، ليس جديداً أن يكرهنا بعض العرب!، عكاظ، 4 يوليو 2019، المقالة متاحة على موقع إيلاف، الرابط:

<https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/07/1256363.html>

التضامن من التزام سياسي وأخلاقي بقضية شعب واقع تحت الاحتلال إلى علاقة شبه تعاقدية تُقاس بحسابات الوفاء والامتنان والمقابل²⁰.

- "مخرج 7" والنقاش الدرامي حول التطبيع

تكشف معالجة مسلسل "مخرج 7" للتطبيع عن انتقال خطاب كان يُطرح قبل 2020 في المقالة الصحفية إلى الدراما الجماهيرية. فالحوار لا يبدأ بتبرير "إسرائيل" بقدر ما يعيد تعريف مفهوم "العدو": فالشخصية المؤيدة للتطبيع ترى أن الفلسطيني الذي ينتقد السعودية، رغم ما قدمته له، يمكن أن يكون أشدّ عداوة من الإسرائيلي، وتستحضر الحروب والمساعدات والرواتب باعتبارها دينًا سياسيًا وأخلاقيًا يفترض أن يقابله الفلسطينيون بالامتنان. ومع افتعال الموازنة التي يقوم بها بطل المسلسل ناصر القصبي حين يرفض التعميم ويميز بين الفلسطيني المقاوم والفلسطيني الذي باع أرضه أو تعاون مع الاحتلال، فإن مجرد وضع إسرائيل والفلسطينيين في ميزان المقارنة لتحديد "من هو العدو؟" يمثل تحولًا مهمًا في حدود الخطاب الإعلامي السعودي حول القضية.

لا تكمن خطورة "مخرج 7" في الدعوة الصريحة إلى التطبيع بقدر ما تكمن في تطبيع فكرة التطبيع نفسها؛ أي نقل العلاقة مع "إسرائيل" من دائرة المحظور السياسي والأخلاقي إلى موضوع قابل للنقاش اليومي والبراغماتي. ويتقاطع ذلك مع خطاب "السعودية أولاً" الذي ظهر في بعض الكتابات السابقة: فالمعيار لم يعد مركزية فلسطين أو طبيعة الاحتلال بقدر ما أصبح المصلحة السعودية وموقف الفلسطينيين من المملكة. وهكذا تتراجع الثنائية التقليدية "العرب/إسرائيل" لتحل محلها ثنائية أخرى هي "من يقف معنا ومن يقف ضدنا"، بما يسمح نظريًا بأن يصبح الإسرائيلي شريكًا محتملاً والفلسطيني المنتقد خصمًا. وتكتسب هذه النقلة دلالة إضافية لأنها جاءت عبر عمل درامي جماهيري، بما ينقل إعادة ترتيب صورة فلسطين وإسرائيل من مجال النخبة السياسية والإعلامية إلى مجال الثقافة الشعبية وتشكيل المزاج الاجتماعي²¹.

²⁰ محمد الساعد، الفلسطينيون.. ماذا فعلنا لكم.. ماذا فعلتم بنا؟، عكاظ، 15 أغسطس 2019، الرابط:

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2261890>

²¹ الترويج للمثلية والتطبيع.. هل تسببت موضوعات "مخرج 7" في إيقافه؟، الجزيرة. نت، 13 مايو 2020، الرابط:

<https://shorturl.at/KGiah>

فدخول سؤال العلاقة مع إسرائيل والفلسطينيين إلى الدراما الرمضانية السعودية يمثل انتقالاً من خطاب النخب إلى "الثقافة الجماهيرية". فقد جعل التطبيع قابلاً للتفكير - الفصل بين الإسرائيلي والفلسطيني - إدخال النقاش إلى المجال اليومي.

التطبيع.. فكرة قابلة للنقاش: 2021-2022

مثلت مقالة عبدالعزيز منيف بن رازن "قضية هرمت.. وتوجر بها"، المنشورة في "عكاظ" في 10 نوفمبر 2021، مرحلة أكثر تقدماً في إعادة تعريف القضية الفلسطينية؛ فالعنوان نفسه ينزع عنها صفة القضية المتجددة ليقدمها بكونها قضية "هرمت" بفعل طول الصراع والمتاجرة السياسية بها. وينطلق الكاتب من أن عقود المواجهة والمقاطعة لم تحقق دولة فلسطينية أو عودة اللاجئين، بل كرست "العداء لمجرد العداء" والحاجز النفسي تجاه "إسرائيل". ومن هنا يقدم تطبيع عدد من الدول العربية علاقاتها مع تل أبيب بوصفه تجاوزاً عقلانياً لسياسة ثبت فشلها، ووسيلة لـ "معرفه وتقييم الآخر وكسر الحاجز النفسي"، مع إبقاء مبادرة السلام العربية إطاراً معلناً للتسوية.

وتكمن النقلة الأهم في المقالة في إعادة توصيف طبيعة الصراع نفسه. فبدل علاقة غير متكافئة بين قوة احتلال وشعب واقع تحت الاحتلال، يميل النص إلى تقديم الفلسطينيين والإسرائيليين بكونهما طرفين متقابلين أنتجا معاً دائرة العنف و"التعنت"، بل يحمل "العقلية الفلسطينية" جزءاً رئيسياً من استمرار المأزق بسبب ما يصفه بـ "الأفكار البالية". وبذلك تتراجع عناصر الاحتلال والاستيطان واختلال ميزان القوة والمسؤولية الإسرائيلية عن تعطيل التسوية، لمصلحة تفسير ثقافي ونفسي للصراع يقوم على ضرورة التخلص من "الحاجز النفسي". وتكتسب المقالة أهميتها ضمن تطور الخطاب السعودي حول فلسطين لأنها تتجاوز شعار "السعودية أولاً" أو لوم الفلسطينيين على "الجحود" إلى خطوة أبعد: إعادة تقديم التطبيع نفسه بوصفه عقلانية سياسية، والمقاومة والمقاطعة بوصفهما إرثاً ثبت فشله. وهكذا تنتقل فلسطين من "قضية العرب المركزية" إلى نزاع مزمن ينبغي إنهاؤه بالتفاوض والتعايش، بينما يصبح التقارب العربي مع إسرائيل جزءاً من الحل لا انحرافاً عنه²².

²² عبد العزيز منيف بن رازن، قضية هرمت.. وتوجر بها، عكاظ، 10 نوفمبر 2021، الرابط:

<https://www.okaz.com.sa/ampArticle/2087696>

فالكاتب يصف القضية الفلسطينية بأنها قضية طال أمدها وتاجر بها فاعلون إقليميون، وينتقد "الشعارات الرنانة"، ويرى أن دولاً عربية اتجهت إلى إقامة علاقات مع تل أبيب بعد اقتناعها بعدم جدوى سياسة العداء والمقاطعة، مع الإبقاء في الوقت نفسه على مبادرة السلام العربية بوصفها الموقف السعودي.

فهذا النص يجمع معظم آليات التحول في الخطاب السعودي تجاه القضية الفلسطينية:

- القضية "هرمت"

- المتاجرة بفلسطين.

- فشل المقاطعة.

- كسر "الحاجز النفسي" تجاه "إسرائيل".

- نقد العقليّة الفلسطينية.

- السلام بدل المواجهة.

- مع الاحتفاظ بشرط مبادرة السلام السعودية.

وبذلك يمثل نموذجًا واضحًا لـ"نزع المركزية من داخل إعلان استمرار الالتزام الرسمي".

مقابلة محمد بن سلمان - 2022..كسر الجرة

لأول مرة نقرأ تصريحًا شديد الوضوح لمسؤول عربي رفيع عبارة أن "إسرائيل ليست عدوًا بل حليفًا محتملًا"..

تمثل مقابلة محمد بن سلمان مع مجلة "ذي أتلانتيك" محطة مهمة في تطور الخطاب السعودي الرسمي تجاه الكيان الإسرائيلي، لأنها تجاوزت لغة التسوية والسلام المشروط التي حكمت الموقف السعودي منذ مبادرة السلام العربية عام 2002 إلى لغة المصالح والتحالف المحتمل. فعندما سُئل عما إذا كانت السعودية قد تحذو حذو الإمارات في إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، أجاب بأن المملكة تأمل في حل المشكلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ثم أضاف العبارة الأكثر دلالة: "إننا لا ننظر لإسرائيل كعدو، بل ننظر لهم كحليف محتمل في العديد من المصالح التي يمكن أن

نسعى لتحقيقها معاً"، مستدرّكاً بأن "بعض القضايا" ينبغي حلها قبل الوصول إلى ذلك.²³

تكمّن أهمية التصريح في أنه وإن لم يعلن التطبيع، أو يتخلّى رسمياً عن اشتراط معالجة القضية الفلسطينية، لكنه أحدث تحولاً في توصيف "إسرائيل" ذاتها. ففي الخطاب العربي التقليدي كانت "إسرائيل" تُعرّف من خلال الاحتلال والصراع، بينما أعاد محمد بن سلمان تعريفها من زاوية المصالح المشتركة الممكنة. والأكثر لفتاً أن القضية الفلسطينية ظهرت في الإجابة بوصفها عقبة ينبغي حلها قبل الانتقال إلى مرحلة التحالف المحتمل، لا بكونها الإطار الذي تتحدد داخله طبيعة العلاقة السعودية بإسرائيل. وهذه مسافة سياسية ودلالية مهمة بين القول: لا علاقة طبيعية قبل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وبين القول: إسرائيل "حليف محتمل" توجد معه مصالح مشتركة، لكن ثمة قضايا يتعين حلها أولاً²⁴.

وإذا وُضعت المقابلة في سياق الخطاب الذي أخذ يتبلور في الإعلام السعودي منذ 2017 - من "السعودية أولاً"، إلى نقد "المزايدة" بالقضية الفلسطينية، وتحميل القيادات الفلسطينية مسؤولية إضاعة الفرص، ثم تقديم التطبيع باعتباره خياراً براغماتياً - فإن تصريح 2022 يبدو أقرب إلى الترجمة السياسية الرسمية لهذا التحول الخطابى. لكنه يظل مختلفاً عن بعض الكتابات الصحفية الأكثر حدة: محمد بن سلمان لم يحمل الفلسطينيين في المقابلة مسؤولية الصراع، ولم يقل إن القضية انتهت، بل أبقى حلها شرطاً سابقاً على الانتقال الكامل إلى العلاقة مع إسرائيل. لذلك الأدق وصف موقفه بأنه انتقال من العداء المبدئي لإسرائيل إلى القبول المشروط بإمكان الشراكة معها.

وتظهر مفارقة إضافية في اختيار تعبير "حليف محتمل" بدل "شريك في السلام". فالحليف، في الاصطلاح السياسي، يفترض مصالح استراتيجية مشتركة تتجاوز مجرد إنهاء حالة العداء. ومن ثم يمكن قراءة العبارة باعتبارها إقراراً بأن الرياض باتت ترى في إسرائيل مصالح مشتركة محتملة، أمنية واقتصادية واستراتيجية، حتى قبل

²³ نص ما قاله محمد بن سلمان بإجابة على 72 سؤالاً مع استمرار التفاعل لليوم 3 على نشر مقابلة ولي العهد، CNN بالعربي، 6 مارس 2022،

الرابط: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/03/06/mbs-full-transcript-interview-the-atlantic>

²⁴ HRH Crown Prince to The Atlantic: We Are Trying to Evolve Based on What We Have, Economic Assets and Utilizing the Potential of the Saudi People, Culture, Background, Saudi Press Agency, March 3, 2022;

<https://www.spa.gov.sa/2334397>

إقامة العلاقات الدبلوماسية. ولهذا التقطت وسائل الإعلام الدولية العبارة تحديداً باعتبارها العنصر الجديد في المقابلة²⁵.

يمكن اعتبار مقابلة 2022 نقطة فاصلة: ما ظهر منذ 2017 في المقالات والدراما بوصفه إعادة ترتيب للأولويات – من مركزية فلسطين إلى مركزية المصلحة السعودية – ظهر هنا، للمرة الأوضح على مستوى القيادة، في إعادة تعريف إسرائيل من "عدو" إلى "حليف محتمل"، مع بقاء القضية الفلسطينية قيماً على استكمال هذا التحول لا مانعاً مبدئياً منه.

من "الأخوة" إلى "الامتنان"

النقلة في الخطاب الاعلامي السعودي إزاء فلسطين تعد من أهم التحولات الدلالية التي تكشفها المادة الصحفية السعودية منذ 2007. فإذا كان الفلسطيني "أخاً" بالمعنى القومي أو الإسلامي، فإن مساعدته لا تتطلب بالضرورة الامتنان السياسي. لكن إذا أعيد تعريف العلاقة على أنها: **السعودية قدمت لكم كذا، فكيف تسينون إليها؟** فإن الدعم يتحول إلى علاقة تبادلية. وهنا يدخل مفهوم **الامتنان** في السياسة. وتظهر مفردات: الجحود، ونكران الجميل، والمزايدة، والإساءة للسعودية، ونسيان الدعم. وهذه المفردات لا تتعلق بالصراع مع الكيان الاسرائيلي مباشرة، لكنها تغير صورة الفلسطيني داخل المخيال السياسي السعودي من ضحية الاحتلال إلى شخصية مزدوجة: ضحية "إسرائيل"، لكنها أيضاً متلقٍ للدعم السعودي قد يكون ناكراً له. وهذا التحول سيكون أكثر حدة في الفترة ما بين 2018 - 2020. حيث تحوّل شعار "السعودية.. أولاً" من مجرد شعار الى آلية حساب. فبعد يوم واحد تقريباً من مقال جميل الذيابي نشر أمجد المنيف في "الرياض" مقالاً يحمل العنوان ذاته "السعودية أولاً" وكان السياق هذه المرة فلسطينياً بوضوح. وهنا تحدث نقلة مهمة: في الخطاب التقليدي، كان عدم المنّ بالمساعدة قيمة، أما الخطاب الجديد فيقول:

اضطررنا إلى فتح السجلات لأن الآخرين جحدوا ما قدمناه. وهذا هو التمهيد المباشر لما يمكن تسميته "اقتصاد الامتنان السياسي" وهذا بدا واضحاً منذ عام 2018 مع مقالة خالد السليمان بعنوان "الدعم السعودي لفلسطين.. مأكول مذموم" وقد عرضنا لها

²⁵ بن سلمان: إسرائيل "حليف محتمل" وقد نقلص استثماراتها بأميركا، DW، 3 مارس 2022، الرابط: <https://shorturl.at/N4KsF>

هنا، حيث يربط انكار الفلسطينيين للمساعدات السعودية بضعف الأخلاق لا ضعف الذاكرة. ولا يزال هذا الخطاب عالقًا بين منظومتين:

الأولى - منظومة الواجب الأخلاقي القديمة

الثانية - منظومة الحساب السياسي الجديدة

وهذه الحالة الانتقالية من أهم سمات الفترة.

من القومية العربية إلى "السعودية الجديدة"

لا يعني ذلك أن السعودية كانت يومًا دولة قومية عربية بالمعنى الناصري؛ بل كانت في مراحل عديدة خصمًا للقومية العربية الثورية. لكنها شاركت المجال العربي في تصور فلسطين بوصفها قضية تتجاوز الحدود. أما القومية السعودية الجديدة فتقوم على منطق مختلف:

- للسعودية تاريخها الخاص.

- ثقافتها الخاصة.

- مصالحها الخاصة.

- مشروعها التنموي الخاص.

- خصومها الخاصون.

- ومستقبلها الخاص.

وبذلك لا تعود شرعية السياسة السعودية بحاجة إلى المرور عبر بوابة القضية الفلسطينية، وهذه نقطة مركزية. فالمسألة ليست: **هل تؤيد السعودية فلسطين؟ بل:**

هل فلسطين لازمة لتعريف السعودية لنفسها؟ والجواب الذي بدأ يتشكل في هذه المرحلة هو: لا. في حقيقة الأمر، ان السعودية بدأت تتعامل مع فلسطين من منظور مختلف، أي أن الدعم لفلسطين مشروط بتطابقه مع المصالح السعودية الخاصة، والانتقال إلى مرحلة توظيف فلسطين نفسها في التسويات السياسية الإقليمية، وإن على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. وعليه، يمكن للسعودية أن تؤيد فلسطين، ولكن

انطلاقاً من مصلحتها الخاصة، ولا لأن فلسطين عنصر تأسيس في تعريف الهوية السعودية.

إن التمسك السعودي الرسمي بمركزية القضية الفلسطينية في عام 2017 وما بعده لم يعد يحمل المعنى ذاته الذي كان في عقود سابقة، فهذه المركزية باتت جزءاً من المماحكات الإعلامية والتجاذب السياسي من أجل تحسين شروط التطبيع مع الكيان الاسرائيلي من جهة، ولدواعي الاستهلاك الاعلامي المحلي، وإسدال ستار سميك على اللقاءات الجارية بين المسؤولين السعوديين ونظرائهم الاسرائيليين، والترتيبات المؤسسية لمرحلة يكون التطبيع واقعاً قائماً. ففي هذه السنة بتنا أمام عبارتين متناقضتين: السعودية أولاً، و "فلسطين قضيتنا الأولى"، فالعبارة الأخيرة لا تعني فلسطين قبل السعودية، وهذا التابو سقط منذ اقتحام الدخيل والحمد التابو الفلسطيني. وأن الخطاب الجديد في 2018 وما بعده عمل على تثبيت الفصل بين السعودية وفلسطين، وأن السعودية أولاً بوصفها الوطن، وأن فلسطين ليست سوى قضية عربية خارجية. بهذه الطريقة تريد السعودية تثبيت خطابيين ولا بد أن يتعايشا، وهذا ربما هو أهم ما حدث في هذه المرحلة: لم يُلغَ شعار "فلسطين قضيتنا الأولى"، وإنما أعيد تعريف المجال الذي يسري عليه. أصبحت فلسطين الأولى بين "القضايا"، لكن السعودية ليست "قضية"، السعودية هي الوطن والمرجعية التي ترتب القضايا. وهذا فارق مفهومي عميق.